الصباح الاقتصادية
16
العدد 1822 - السنة السادسة
الاحد 29 جمادى الأولى 1435 - الموافق 30 مارس 2014
Sunday 30 March 2014 - No.1822 - 6th Year

وسط استمرار نشاط عمليات الشراء والتجميع التي استهدفت العديد من الأسهم

«بيان»: سوق واصل تسجيل المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي

■ حالة التفاؤل التي تنتاب المتداولين انعكست إيجاباً على وقع التحركات الجادة لتعديل قانون «هيئة أسواق المال»

■ مؤشراته الثلاثة تمكنت من تحقيق الارتفاع الجماعي بدعم من الأسهم القيادية والتشغيلية التي واصلت تحقيق النمو

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

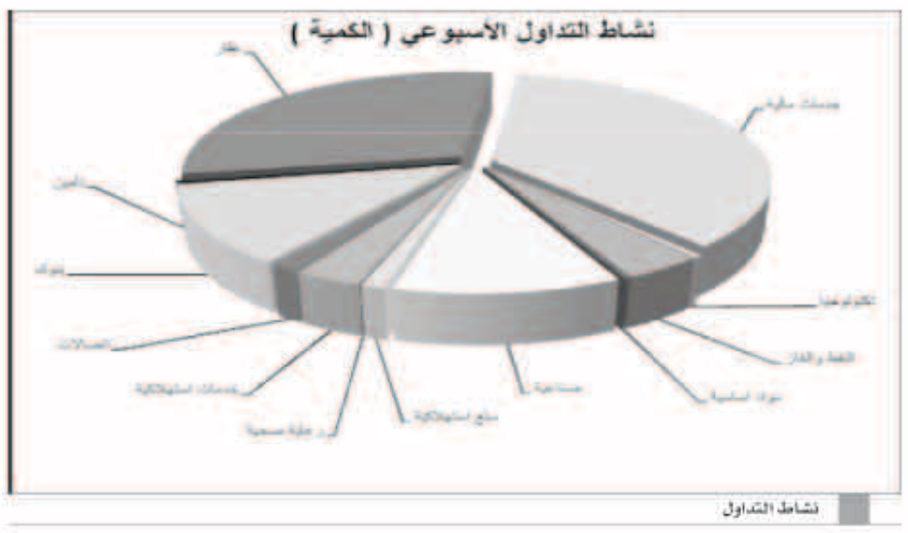

نشاط التداول

قال تقرير شركة بيان للاستثمار واصل سوق الكويت للأوراق المالية تسجيل المكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، حيث تمكنت مؤشراته الثلاثة من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء، وسط استمرار نشاط عمليات الشراء والتجميع التي استهدفت العديد من الأسهم، وخاصة الأسهم القيادية والتشغيلية منها. وقد جاءت هذه المكاسب على الرغم من عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة أيضا خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، والتي طالت بدورها عددا من الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعا في السابق، ولاسيما الأسهم الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى تخفيف مكاسب مؤشرات السوق الثلاثة، خاصة المؤشر السعري.

واضاف هذا وقد انعكست حالة التفاؤل التي تنتاب المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية هذه الأيام على وقع التحركات الجادة لتعديل قانون هيئة أسواق المال إيجابا على أداء السوق خلال الأسبوع السابق. فبعد الملاحظات التي أبدتها غرفة التجارة والصناعة حول القانون، ومطالبة بعض نواب مجلس الأمة بتعديل بعض مواده، صرح وزير التجارة والصناعة خلال الأسبوع الماضي بأن الحكومة ليس لديها تحفظ على التوجهات التي تستهدف إدخال تعديلات تشريعية على قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال، مؤكدا أن الصالح العام هو مسطرتنا.

وبين علي صعيد متصل، قال رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة خلال اجتماع الجمعية العامة للغرفة لعام 2013 والذي عقد في الأسبوع الماضي، أن قصور القوانين الاقتصادية في الكويت يأتي لعدة أسباب، أهمها غياب النظرة التنموية الاستراتيجية وغموض المفاهيم، مشيرا إلى أن نجاح تشريعات الإصلاح الاقتصادي مرهون بشرطين أساسيين ومتكاملين، هما الالتزام السياسي ببرنامج واضح للإصلاح، والالتزام الموضوعي بالمعايير الاقتصادية والفنية السليمة، مؤكدا على ضرورة إشراك القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي، حيث أن إقصاء القطاع الخاص عن المشاركة في بناء القرار الاقتصادي تحت لافتة تعارض المصالح غير صحيح وغير مفيد أيضا. وقال بالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من تحقيق الارتفاع الجماعي للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك بدعم من عمليات الشراء النشطة والتجميع على العديد من الأسهم المدرجة، وفي مقدمتها الأسهم القيادية والتشغيلية التي واصلت تحقيق النمو، مما انعكس على كل مؤشرات السوق، ولاسيما مؤشر كويت 15 الذي وصل إلى أعلى مستوى إغلاق له منذ تاسيسه في مايو 2012.

وأضاف التقرير هذا وقد استهل السوق تعاملات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث تراجع المؤشر السعري على إثر عمليات جني الأرباح التي طالت الأسهم الصغيرة، والتي كانت قد حققت ارتفاعات متباينة في الجلسات السابقة. غير أن المؤشرين الوزني وكويت 15 تمكنا من تحقيق الارتفاع بدعم من القوى الشرائية التي استهدفت عدد من الأسهم الثقيلة، وخاصة في قطاع البنوك.

واشار قد شهد السوق بعد ذلك تحسنا في أداء معظم الأسهم التي تم التداول عليها، مما انعكس إيجابا على المؤشر السعري الذي تمكن من تعويض خسارته التي سجلها في بداية الأسبوع، كما استمرت الأسهم الثقيلة بقيادة قطاع البنوك في دعم المؤشرين الوزني وكويت 15، وسط تحسن في نشاط التداول، وخاصة القيمة، لتنهي مؤشرات السوق الثلاثة تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء.

وكشف على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 0.47في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 7.47في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 11.74في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

وأوضح أقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,584.76 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.36في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 2.81في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 486.69 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,193.87 نقطة، بارتفاع نسبته 4.19في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 4.37في المئة ليصل إلى 32.89 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 23.04في المئة، ليبلغ 190.44 مليون سهم.

حركة السوق

مؤشرات القطاعات

وسجلت ثمانية من قطاعات السوق نموا في مؤشراتها خلال الأسبوع الماضي، في حين تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية، هذا وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1,112.92 نقطة مرتفعا بنسبة 3.61في المئة. تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.82في المئة بعد أن أغلق عند 1,110.15 نقطة، ثم تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة، والذي ارتفع مؤشره بنسبة 0.91في المئة، مقفلا عند 1,262.63 نقطة. أما أقل القطاعات نموا فكان قطاع الخدمات المالية، والذي أغلق مؤشره عند 1,090.47 نقطة مسجلا ارتفاعا نسبته 0.23في المئة.

في المقابل، جاء قطاع التأمين في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث أقفل مؤشره عند 1,128.38 نقطة منخفضا بنسبة 1.36في المئة. تبعه قطاع العقار في المركز الثاني، حيث أقفل مؤشره عند 1,358.28 نقطة منخفضا بنسبة 1.19في المئة. في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعا نسبته 0.45في المئة مقفلا عند مستوى 1,037.15 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع الاتصالات، والذي أقفل مؤشره عند مستوى 865.10 نقطة منخفضا بنسبة 0.37في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 347.73 مليون سهم شكلت 36.52في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 281.92 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.61في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 12.07في المئة بعد أن وصل إلى 114.96 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.65في المئة بقيمة إجمالية بلغت 53.69 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.88في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 35.98 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 29.41 مليون د.ك. شكلت 17.88في المئة من إجمالي تداولات السوق.

العدساني: مؤسسة البترول حريصة على تفعيل دورها في دعم الاقتصاد الوطني

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني حرص المؤسسة على تفعيل دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز فاعلية خطة التنمية ونجاحها والسير بخطى ثابتة لتحقيق استراتيجية 2030.

وقال العدساني في بيان صحافي أمس حول مشاركة مؤسسة البترول الكويتية في «منتدى البترول الخليجي الثاني» الذي تنظمه شركة «أي جي ايفنتس» في ابريل المقبل ان المؤسسة حريصة على رعاية وتطوير البحث العلمي المثمر وأنها بصدد إنشاء مركز أبحاث عالمي متخصص في الصناعة النفطية وتطويرها والارتقاء بها والنهوض بجميع مكوناتها.

ولفت الى اهتمام المؤسسة بصناعة البتروكيماويات داخل الكويت وخارجها بشكل يحقق التكامل مع صناعه التكرير لضمان تحقيق القيمة المضافة والاستفادة الاقتصادية القصوى من هذا التكامل مبينا ان هذا التوجه يعتبر احد المحاور الرئيسية في الإستراتيجية الحالية للمؤسسة وذلك من خلال العمل مع شركاء عالميين في هذا المجال وبما يضمن تطوير هذه الصناعة وتحقيق سمعة عالمية راقية فيها تتيح لها فتح أسواق عالمية واعدة.

ووصف العدساني الاهتمام بالعنصر البشري الكويتي في المؤسسة وشركاتها التابعة بانه ركن اساسي في خطط المؤسسة واستراتيجيتها مشيرا إلى ارتفاع نسبة العنصر الكويتي في المؤسسة وشركاتها من خلال توفير فرص عمل للشباب الكويتي وتاهيله للقيام بكل مراحل صناعه النفط في الكويت.

واضاف «ان العنصر البشري هو الركيزة الأساسية التي يستثمر فيها الجميع لأنها صمام الامان لتحقيق التطلعات المرجوة والقادرة على تحقيق رؤية المؤسسة وتحويلها إلى واقع ملموس وتمكينها من الانفتاح الإيجابي نحو التوسع في الأسواق الواعدة وخاصة في اسيا وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركات ومراكز البحث العلمي والتدريب والمؤسسات الدولية المتميزة».

نزار العدساني

واكد مضي المؤسسة قدما في تنفيذ المشاريع النفطية الكبرى سواء داخل الكويت او خارجها كمشروع المصفاة الرابعة ومشروع الوقود البيئي ومشروع بناء مصفاة ومجمع بتروكيماوي في فيتنام الامر الذي يعزز مكانة الكويت النفطية عالميا من خلال القدرة على انتاج منتجات خفيفة تتماشى مع الشروط البيئية في العالم وتحقق نمط الطلب العالمي في هذا المجال وهو ما يضمن توفير قيمة مضافة لصناعه النفط الكويتية بين مختلف الصناعات.

وذكر العدساني ان مشاركة مؤسسة البترول الكويتية في رعاية منتدى البترول الخليجي الثاني تاتي في إطار حرصها على الاستفادة من مثل هذه المنتديات والملتقيات لخدمة اهداف وتطلعات المؤسسة ودفعها إلى المزيد من العطاء والابداع في القطاع النفطي.

وقال إننا نعيش في عالم متسارع من الأحداث ذات التاثير المباشر على العناصر المختلفة في الصناعة النفطية وان الحل الأمثل للتاقلم مع هذه الأحداث ومواجهة تحدياتها المستقبلية يكمن في تعزيز فرص التعاون البناء مع مختلف الشركات العالمية والخدماتية والوطنية في سبيل تمهيد بناء مستقبل أفضل للطاقة. ووصف منتدى البترول الخليجي الذي تشارك به عدة جهات حكومية وأهلية وشركات من القطاعين العام والخاص من الدول الخليجية والعربية وعدد من الخبراء والمختصين الخليجيين والعالميين في الصناعات النفطية والبتروكيماويات بانه من الفعاليات المميزة كونه يسلط الضوء على دور القطاع النفطي والتعاون الخليجي في هذه الصناعة الحيوية.

وفد «غرفة التجارة» يصل أربيل لحضور «منتدى الاستثمار بالعراق»

وصل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم على رأس وفد من اعضاء الغرفة والمستثمرين الكويتيين الى اربيل في اقليم كردستان العراق اليوم لحضور «منتدى الاستثمار في العراق» الذي تنطلق اعماله غدا.

وكان في استقبال الغانم الذي يرافقه المستشار في غرفة التجارة ماجد بدر جمال الدين لدى وصوله الى مطار اربيل رئيس الغرف التجارية العراقية جعفر الحمداني واعضاء من السفارة الكويتية في بغداد.

ويشارك في المنتدى الذي ينظمه اتحاد الغرف التجارية العراقية بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف العربية واتحاد غرف تجارة وصناعة اقليم كردستان العراق نحو 150 شخصية اقتصادية وتجارية عربية واجنبية وبحضور 10 دول اجنبية. ويتضمن المنتدى خمس جلسات عمل ومحاور رئيسية أولها يعقد تحت عنوان «مناخ الاستثمار في العراق وإقليم كردستان» أما المحور الثاني فيأتي بعنوان «الفرص الاستثمارية المتاحة في إطار الخطة الوطنية للتنمية في العراق 2013-2017».

علي الغانم

بينما يعقد المحور الثالث تحت عنوان «الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة» والمحور الرابع بعنوان «فرص ومشاريع الاستثمار في العراق وإقليم كردستان العراق» أما المحور الخامس والاخير فيتضمن تجارب المستثمرين العرب والأجانب في العراق وإقليم كردستان. ويمثل المنتدى بوابة للاطلاع على المجالات والفرص الاستثمارية والتسهيلات التي يتم تقديمها للمستثمرين في العراق وإقليم كردستان.

مقترحاً 7 خطوات لحلحلة أزمة التمويل التي يواجهها

العتيبي: القطاع الخاص غائب عن خطط التنمية في الكويت

أكد مرشح عضوية غرفة تجارة وصناعة الكويت لانتخابات 2014 بدر عبد المنعم العتيبي أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عكست العديد وجود العديد من العراقيل والعقبات التي ساهمت في تعطيل وإبطاء عجلة التنمية على مدار الأعوام الماضية بسبب الإجراءات الروتينية واتباع سياسة التعقيد والعرقلة. وقال إن من بين أسباب عدم القدرة على تنفيذ الخطط غياب القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع التنموية العملاقة بسبب المعوقات الكبيرة التي يتم وضعها أمامه والتي تحول دون مساهمته فيها ، رغم إقرار خطط التنمية بضرورة مساهمة القطاع الخاص بنسبة كبيرة في المشاريع التنموية، واستدرك العتيبي أن من بين المشكلات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية عدم تأهيل العنصر البشري لاستيعاب ما تتطلبه القدرات التنموية الواردة في تلك الخطط والتعامل بفكر بيروقراطي عتيق وعلى الرغم من تطبيق الضريبة العقارية على ملاك العقارات السكنية، ومنع القطاع الخاص من المشاركة في العديد من القطاعات. وقال إن خطة التنمية يجب أن تمضي قدما، خاصة أن الاعتمادات المالية متوافرة كما أن الوقت مناسب لانطلاق قطار التنمية بعد أن عانى الاقتصاد من الركود في أعقاب الأزمة المالية، بالاضافة أن الخطة ستساهم في فتح شهية القطاع الصناعي أمام استثمارات جديدة، هذا الى جانب تطوير لخطوط الإنتاج الحالية مع إمكانية التوسع في بعض الصناعات التي تتطلبها الخطة ، موضحا ان تنفيذ خطة التنمية سيكون بمثابة نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي.

بدر العتيبي

وقال العتيبي إن من أبرز المشكلات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يتعلق بضعف وهشاشة البنية التحتية والتي لا يمكنها تحمل المشاريع التنموية التي يتم طرحها ، لافتا إلى أن خطة التنمية يجب أن تمضي قدما خاصة أن الاعتمادات المالية متوافرة، كما أن الوقت مناسب لانطلاق قطار التنمية بعد أن عانى الاقتصاد من الركود في أعقاب الأزمة المالية.

واقترح العتيبي 7 خطوات رئيسية لحل معضلة التمويل التي تواجه مساهمة القطاع الخاص في المشاريع التنموية وتتمثل تلك الحلول في خطة التنمية وتتمثل في دعوة المصارف المحلية في اتخاذ خطوات جادة لتسهيل فتح خطوط الائتمان للقطاع الخاص مثل زيادة رؤوس الأموال لتزداد قدرتها على الاقراض بآجال متوسطة وطويلة الأجل.

وقال إن من بين الحلول الأخرى تعديل قانون البناء والتشغيل والتحويل ليكون أكثر واقعية وتجاوبا مع الاحتياجات الفعلية وتسهيل إقراض هذه المشاريع ، وهو الأمر الذي ينطبق على قانون الخصخصة لمعالجة ما اعتراها من شروط نتيجة الضغوط السياسية وتسويات اللحظات الأخيرة.

طالب بإطلاق القوانين الاقتصادية المعطلة منذ سنوات إلى النور

البغلي: الخامات ومواد البنية التحتية في السوق لا تكفي لتنفيذ مشاريع التنمية

أكد مرشح غرفة التجارة والصناعة علي البغلي على اهمية اطلاق المشاريع التنموية والقوانين الاقتصادية الى النور كمشروع قانون المناقصات المركزية وقانون الخصخصة والقوانين العقارية ومنها اعادة النظر بقانون الـ B.o.T، والتي تسهم في تشجيع المستثمر الاجنبي واستقطاب المزيد من رؤوس الاموال.

وافاد البغلي بان تلك القوانين لها اهمية خاصة كونها تسهم في التنمية وتحريك عجلة الاقتصاد ،مطالبا بوضع الاقتصاد ضمن الاولويات المقبلة والالتفات اليه وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الضغط على الميزانية.

وفي الشأن الصناعي امتدح البغلي الوعود الحكومية ممثلة بوزارة التجارة والصناعة والخاصة باستلام ارض الشدادية من البلدية في حين أكد ان ارض النعايم ستحل ازمة شح القسائم الصناعية وستكفي للاعوام المقبلة، مشيرا الى ان تسليم الاراضي الى المستحقين يجب ان ترافقها خطة صناعية تسهم في تعزيز الشفافية والمساواة.

وعن اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمضي قدما نحو تمويل المشروعات أكد انه لابد ان يكون للقطاع الخاص دورا فاعلا، وان يكون شريكا في التنمية والاعتماد على العنصر البشري واستثمار طاقات الشباب والحد من سياسة الاتكال وترسيخ فلسفة الانتاج وتحقيق الابداع للوصول الى نمو اقتصادي مستقر